

مصادر كشفت لـ «الراي» عن مبادرة قطرية «من دون حظوظ»

# لبنان في فم المجهول و«أول الغيث» قضم الحكومة

بيروت - من وسام أبو حروفش |

لبنان في فم المجهول و«أول الغيث» قضم الحكومة باستقالة وزراء «المعارضة سابقاً» العشرة، الأمر الذي تخلّقه رئيس الحكومة سعد الحريري بعيد لقاءه في واشنطن الرئيس الأميركي باراك أوباما. ولم تحل عاصفة ديبلوماسية «الهولاء الحمص» بين العواصم الإقليمية والدولية في لجم هذا التطور الدراماتيكي الذي اعتبر الخطوة الأولى في المسار المجهول الذي دخله لبنان بعد الإعلان عن «موت» المسعى السوري، السعودي لحل الأزمة على خلفية الموقف من المحكمة الدولية «مشية» صدور القرار النهائي في جريمة اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري. وعلمت «الراي» أن وزير الدولة عدنان السيد حسين «المرشح» للانتخابات بقطار المستقلين كان في لحظة إعلان المعارضة للحكومة الدولية، وتجنبت لبنان أي مس باستقراره وحمايته من حصته الوزارية) في لقاء استمر لأكثر من ثلاث ساعات. وبإضمام الوزير السيد حسين إلى الوزراء المستقلين تكونت الحكومة بحكم المستقل بعد ما عارها 11 وزيراً من أصل 30. وبدأ «خطاب استقالة» الوزراء العشرة بمقابلة «البلاغ رقم واحد» الذي أعلنه الوزير جبران باسيل باسم «وزراء المعارضة اللبنانية»، وهم: محمد فنيش وحسين الحاج حسن (حزب الله)، علي الشامي، محمد جواد خليفة وعلي عبد الله (حركة أمل)، وشربل نحاس، فادي عمود، جبران باسيل (من تيار العمد ميشال عون)، يوسف سعاده (تيار المرده)، وإبراهيم داديان (من حزب الطاشناق).

و جاء في الاستقالة: «اجتمع وزراء المعارضة اللبنانية في داره العمد عون في الرباط، وهم يتوجهون بالشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين وسيادة الدكتور، بشار الأسد على الجهود التي بذلها لمساعدة لبنان على تخطي الأزمة الناتجة عن عمل المحكمة الدولية، وتجنبت لبنان أي مس باستقراره وحمايته من الفتنة التي تخضر له.

وفي ظل النتائج التي وصلت إليها الأمور لمعالجة الأزمة والضغوط الخارجية الأميركية، ورغم التجاوب الذي أبدته والذي جوبه بالامتثال من الفريق نفسه المعتل للحكومة، وتمت الحكومة من ممارسة دورها الفعلي، وعرقلة شؤون الناس، وبعد قيامنا بمحاولة أخيرة بالطلب لعقد جلسة للحكومة، وجوبها بتضيق الفريق الآخر، فقررتنا فسخ المجال أمام قيام حكومة مستقلة القيام بواجباتها وتأمينها للحقيقة، يقدم الوزراء الحاضرون باستقالتهم من هذه الحكومة» وردا على سؤال قال باسيل: «عندما يدعو فخامة الرئيس لاستشارة نيابية لتسمية رئيس للحكومة، فسيكون للمعارض موقف حينها».

وتجدر الإشارة إلى أن هذه اول حكومة بعد اتفاق الطائف (قر العام 1990) تسقط باستقالة أكثر من ثلث أعضائها، علماً أن وزراء «حزب الله» وحركة «أمل» الخمسة ومعهم وزير مسيحي سادس كانوا استقالوا في 11 نوفمبر 2006 من حكومة الرئيس فؤاد السنيورة الأولى (شكلها العام 2005) من دون أن تستقيل الحكومة لأن عدد المستقلين لم يتجاوز الثلث حينها، مع الإشارة إلى أن الاستقالة كانت في ذلك الوقت على خلفية الخلاف على طلب تشكيل المحكمة الدولية. وطريقة لم نخل من «الدراماتيكية» انهار «جبل الجليل» وخرج لبنان من «القامد» أشهر على المراجحة في «شريحة» الانتظار، ليحل في المجهول، الذي لن يكون في استطاعة أحد التكهّن بطبيعة مس ومترلفاته ونهايته التي ربما لا نهاية لها، فلا حاد، وحسب تغيير مصداً معينة بالتطورات الجارية، في ما يصنع الأحداث. فلا «حزب الله» يملك خريطة طريق واضحة في التعاطي مع وقائع تحكمها المتغيرات، ولا عود من الطرف الآخر لديه «جندة» محددة في مقاربة العواصف، التي من المرجح أن تستوطن لبنان لأمد بعيد. فتمتد الإعلان عن «وفاة» المسعى السعودي، السوري وعمور الواقع اللبناني الصاخب «الخطوة الأولى» في المجهول، بدأت ادارة الكرة اللابية، على طريقة الخطوط التي يملئ الرد عليها الخطوة التالية، من المرجح أن تستمر الأمور على هذا المنوال الخطر مع فقدان الجمعي «زام المبادرة» في انجذاب صوغ تفاهات طارئة من النوع الذي يغمرل الأتراق نحو الهاوية، التي قد تكون الطريق إليها إما انهيار الاستقار السياسي والامني في الداخل وإما اندلاع حرب قاسية مع إسرائيل. وفي اللحظة التي كانت وكالة «ويترن»، مس تتحدث عن «جيان استقالة» جاهز لوزراء «المعارضة سابقاً» سيذاع من مقر زعيم «التيار الوطني الحر» النائب العمد ميشال عون في الرباط في الرابعة والنصف، أي بالزامن مع دخول رئيس الحكومة سعد الحريري البيت الأبيض للقاء الرئيس الأميركي باراك أوباما، بدت مصادر واسعة الاطلاع في بيروت وفي أماكن في إمكان اتخاذ قرار على «الخطوة» هذه القوت بالتصديق، رغم حماسة العمد عون لـ «قلب الطاولة»، فالرايين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصرالله بيدي، بحسب العارفين، ميلاً لعزم «حرق المراتب» بفعلة واحدة.

وفي محاولة لسبرأغوار المرحلة الغامضة التي دخلها لبنان، عرضت مصادر قريبة من «حزب الله» لـ «الراي» أكثر من شيازيو للتطورات المحتملة في البلاد، منها: \* في حال عود من الطرف الحريري واجتماع الحكومة، ومن



أوباما والحريري خلال لقاتهما في المكتب البيضاوي أمس

## ○ استقالة السيد حسين «أقلت» حكومة الحريري بعد استقالة وزراء المعارضة لـ 10

الابواب «نصف مفتوحة» على الأقل ولمهلة ضيقة جداً، مشيراً إلى أن اسهل القرارات قرار الحسم غير انه لا مانع من انتظار ما قد تؤول اليه بعض المبادرات، وإن كان لا أمل في إمكان بلوغها المرتجى.

وعلمت «الراي» أن قطر باشرت تحركاً بعيداً عن الاضواء عقب الاعلان عن انهيار المسعى السوري، السعودي، في إطار مبادرة لم ترشح معلومات محددة عن مضمونها، إلا أنها تهدف لمنع التراق الوضع في لبنان نحو المزيد من المازق التي يصحب من الصعب الخروج منها.

غير أن أوساطاً مهتمة في بيروت شككت في تقويم اولي لـ «الراي» في إمكان نجاح المسعى القطري في ضوء تجربة المسعى المزروح السعودي، السوري الذي وصل إلى طريق مسدود بعدما استهلك الكثير من الوقت ومن الأفاكر. ورسمت هذه الأوساط صورة قاتمة للوضع في لبنان بعد انهيار جبل الجليل، خصوصاً أن أحداً من اطراف الصراع لن يكون في مقدوره التحكم بمجريات التطورات التي ستكون أسراها القيادة والقاعدة، على حد سواء. وعلى المقلب الآخر فإن مصادر بارزة في قوى «14 مارس» قالت لـ «الراي» أن ما يحصل كان متوقفاً، خصوصاً في ضوء القطبية غير الخفية في موقف الطرف الآخر، والمرتبطة بشرط يتم يتمثل في دفع الحكومة إلى نزع الشرعية اللبنانية عن المحكمة الدولية، وهو الأمر الذي لم يكن وارداً على الاطلاق.

وأشارت هذه المصادر إلى أن اعلان قوى «8 مارس» موت المسعى السوري، السعودي بدا وكأنه الساعة صفراء لبدء انقلاب سياسي، كاشفة أن «كلمة السر» جاءت من سورية بعدما تبين لدمشق و«حزب الله» أن المدعي العام الدولي دانيال بلمار سيسلم القرار الاتهامي إلى قاضي الإجراءات التمهيدية دانيال قرانسي في 15 الشهر الجاري. ولقحت هذه المصادر إلى أن تسوية «8 مارس» اصطلمت باستحالة تأجيل القرار الاتهامي أو بإمكان تبني الحكومة لموقف ضد المحكمة الدولية، أو بإعلان عدم التعاون مع المحكمة، مما يعني أن الحكومة ستكون مطالبة بتسليم المتهمين المفترضين إلى العدالة الدولية.

وأشارت المصادر عينها إلى أن ضغط «المعارضة سابقاً» المتدحرج سينتجج من الضغط على الرئيس الحريري إلى الضغط على الرئيس سليمان لدفعه إلى ضم وزيره عدنان السيد حسين إلى الوزراء العشرة المستقلين، تكراراً لتجربة حكومة الرئيس فؤاد السنيورة التي قبل أنها فاقدة للشرعية المتأقبة بسبب غياب الكون الشيعي عنها. غير أن هذه المصادر التي ادرجت استقالة وزراء «المعارضة» في إطار فرض امر واقع قسري على البلاد، رأت أن «حزب الله»

## فتفت لـ «الراي»: الفريق الآخر قرر قلب الطاولة

بيروت - من محمد بركات |

وأكد أنه «أن الفريق الآخر يوجّه ضربات قوية ضد البلد وضد الحوار»، أوضح «أن لا مانع لدينا من حوار في السياق اللبناني»، لافتاً في حوار أجرته معه «الراي» إلى أن ما طرحه هذا الفريق لجبة المطالبة بانعقاد مجلس الوزراء «أمر غريب ويشكل تعدياً على صلاحيات رئيس الحكومة، فإذا كانوا يريدون عقد جلسة وزارية، لينتظروا عودته وليطرحوا الأمور وفق أصول دستورية عوض محاولة فرض جدول الأعمال عليه ونتيجته».

أعلن النائب اللبناني أحمد فتفت (من كتلة رئيس الحكومة سعد الحريري) أن الفريق الآخر كان مصرحاً على أن المسعى السوري، السعودي سيصل إلى إمكان وقف مسار المحكمة الدولية، لكن حين اقتنعوا أن هذا الأمر غير وارد لا بقناعائنا ولا بإمكانائنا، قرر قلب الطاولة.

لن يكون طليق البدن في لعبة «قلب الطاولة» بدليل المواقف الدولية والإقليمية التي بدأت تصدر حتى قبل خطوة الاستقالة، والتي ستجد صداها «المزم» في سورية. وفي غمرة هذا المشهد وفيما كانت الأنظار شاخصة على لقاء أوباما مع الحريري عصر امس بعد ساعات من اتصال الرئيس الأميركي بالعامل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز حيث اثار له إلى انه في ضوء التزامهما المشترك لخبر لبنان ودعم رئيس حكومته «يتطلع قدماً إلى مواصلة العمل مع المملكة العربية السعودية وغيرها من الشركاء لدعم سيادة لبنان واستقلاله واستقراره»، ساد «حبس الأنفاس» في بيروت التي شهدت جملة تحركات ولقاءات ومواقف محلية ورصدت مواقف اقليمية بدت في سياق مع «الساعة الصفراء» التي كانت تحدثت إعلامياً بإعلان وزراء «8 مارس» وحلفائهم الانسحاب من الحكومة. وفي هذا الإطار سُجلت الوقائع الآتية:

\* تبخّغ الرئيس اللبناني ميشال سليمان من الرئيس الحريري، الذي فتح «الخط الساخن» مع بيروت، عدم موافقته على تحديد موعد مفاجئ لجلسة مجلس الوزراء ورفضه أن يحذّر له فريق «8 مارس» جدول أعمال مجلس الوزراء (مواجهة المحكمة الدولية) ولا مال هذا الجدول ولا سيما فيما يتعلق بالمحكمة الدولية ونزع الشرعية اللبنانية عنها. \* اجتمع «كتلة المستقبيل» البرلمانية استثنائياً عند الثالثة والنصف من بعد الظهر برئاسة الرئيس السابق للحكومة فؤاد السنيورة مناقشة المستجدات و«الخطوة التالية». \* لقاء وزراء المعارضة في منزل زعيم «التيار الوطني الحر» العمد ميشال عون في الرباطية عند الرابعة والنصف من بعد الظهر.

المعلومات عن اتصال جرى امس بين الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي وتظهير السوري بشار الأسد تم خلاله البحث في الأوضاع الطارئة والمستجدات على الساحة اللبنانية في ضوء الرؤية المشتركة إزاءها ولا سيما منها الاستقرار الأمني ودعم حكومة الوحدة الوطنية في إطار التفاهم السعودي، السوري.

ورسعت هذه الأوساط صورة قاتمة للوضع في لبنان بعد انهيار جبل الجليل، خصوصاً أن أحداً من اطراف الصراع لن يكون في مقدوره التحكم بمجريات التطورات التي ستكون أسراها القيادة والقاعدة، على حد سواء. وعلى المقلب الآخر فإن مصادر بارزة في قوى «14 مارس» قالت لـ «الراي» أن ما يحصل كان متوقفاً، خصوصاً في ضوء القطبية غير الخفية في موقف الطرف الآخر، والمرتبطة بشرط يتم يتمثل في دفع الحكومة إلى نزع الشرعية اللبنانية عن المحكمة الدولية، وهو الأمر الذي لم يكن وارداً على الاطلاق.

وأشارت هذه المصادر إلى أن اعلان قوى «8 مارس» موت المسعى السوري، السعودي بدا وكأنه الساعة صفراء لبدء انقلاب سياسي، كاشفة أن «كلمة السر» جاءت من سورية بعدما تبين لدمشق و«حزب الله» أن المدعي العام الدولي دانيال بلمار سيسلم القرار الاتهامي إلى قاضي الإجراءات التمهيدية دانيال قرانسي في 15 الشهر الجاري. ولقحت هذه المصادر إلى أن تسوية «8 مارس» اصطلمت باستحالة تأجيل القرار الاتهامي أو بإمكان تبني الحكومة لموقف ضد المحكمة الدولية، أو بإعلان عدم التعاون مع المحكمة، مما يعني أن الحكومة ستكون مطالبة بتسليم المتهمين المفترضين إلى العدالة الدولية.

وأشارت المصادر عينها إلى أن ضغط «المعارضة سابقاً» المتدحرج سينتجج من الضغط على الرئيس الحريري إلى الضغط على الرئيس سليمان لدفعه إلى ضم وزيره عدنان السيد حسين إلى الوزراء العشرة المستقلين، تكراراً لتجربة حكومة الرئيس فؤاد السنيورة التي قبل أنها فاقدة للشرعية المتأقبة بسبب غياب الكون الشيعي عنها. غير أن هذه المصادر التي ادرجت استقالة وزراء «المعارضة» في إطار فرض امر واقع قسري على البلاد، رأت أن «حزب الله»

\* توجيه المعاون السياسي لرئيس البرلمان نبيه بري النائب علي حسن خليل والمعاون السياسي لأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصر الله الحاج حسين خليل إلى دمشق حيث التقيا الرئيس بشار الأسد وتبلغا منه ما ال إليه المسعى السوري. \* عاد «الخليلان» إلى بيروت حيث بدأت مشاورات مكثفة بينه وبين الرئيس فؤاد ضم النائب علي حسن خليل والحاج حسين خليل إلى الرباطية للقاء العمد عون ثم انضم اليهما رئيس «تيار المرده» النائب سليمان فرنجية والوزير جبران باسيل. \* بعدما طلع عون على التطورات التي على الخطة المبرمجة للتعامل مع مرحلة ما بعد فشل المسعى السوري، السعودي والتي تقوم على إعطاء ما ينسبه الفرصة الأخيرة للرئيس الحريري «من أجل تدارك الوضع وإحياءة الحل»، تقوّر أن يزور وفد «8 مارس» القصر الجمهوري بعد اتصال عاجل ليقتل إلى الرئيس سليمان طلب المعارضة عقد جلسة طارئة لمجلس الوزراء.

\* وفيما كان «جنرال الرباطية» يعان «وفاة» مسعى ال. سين، كان وفد «8 مارس» يبلغ رئيس الجمهورية بمطالب «8 مارس» التي تتمحور حول «الطلب إلى رئيس الحكومة العودة إلى التسويات التي تمخضت عنها الاجتماعات مع الوزراء العرب» و«عدم استجابتها لبنود المبادرة»، وذلك خلال اتصال هاتفي تلقته دمشق من نيويورك التي يمضي فيها الملك السعودي (ملك عبد الله بن عبد العزيز) نقاتته». \* وأضافت «أن انسحاب الرياض يعني تلقائياً انسحاب دمشق كون المبادرة مشتركة، والكرة الآن في ملعب اللبنانيين أنفسهم الذين يرتبب عليهم من الآن فصداً ترتيب أفكارهم والتنسيق بينهم للخروج من الأزمة». كما نقلت عن قيادي بارز في قوى المعارضة السابقة في بيروت: «لا بد من التفريق بين الجهود التي بذلتها

اللبنانيين فيها، وهو ما ينتج منه وقف التعاون والتسهيلات المعطاة للتحقيق الدولي وإقبال مكاتب المحققين في بيروت ومع المدعي العام من التراسل مع المدعي العام الدولي، ووقف التمويل اللبناني للمحكمة، وإعادة تفعيل قرار إحالة جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري وكل ما هو مرتبط بها والجرائم اللاحقة لها على المجلس العدلي، مع فتح التحقيق في الملفات المالية، والمشارك في إدارة الملفات الاقتصادية، وتأييف حكومة جديدة لتطبيق هذه البنود يكون للحريري تمثيل كبير فيها لكنّه تمثيل لا يسمح له بإعادة الحكومة وحده». وقد تم إعطاء رئيس الجمهورية مهلة حتى مساء الثلاثاء أو صباح الأربعاء لإبلاغ المعارضة نتيجة مشاوراته مع الحريري، مع بدء عملية «بوتاناج» لما منقضي اليه الاستشارات النيابية المترتبة لتسمية رئيس جديد للحكومة على أن يعلن سليمان استقالة الحكومة الحالية نتيجة استقالة 11 وزيراً على الأقل من وزرائها (من أصل 30) لأنها تكون قد فقدت نصابها القانوني. \* بعد مغادرة وفد «8 مارس» القصر الجمهوري، أجرى سليمان اتصالاً بالرئيس سعد الحريري وابنته بموقف المعارضة، فقال له رئيس الحكومة: «أنا لا أترّم بعدك جلسة مجلس الوزراء من خارج لبنان ولا أحد جدول الأعمال من خارج لبنان، وعندما أعود أتخذ الموقف المناسب، وأنا متوجه إلى واشنطن للقاء الرئيس أوباما، وسأعود غداً (امس) إلى بيروت على أن أزور القصر لنتشاور». علماً أن معلومات لم تتأكد أشارت إلى أن الرئيس اللبناني أجرى في وقت متأخر من ليل الثلاثاء الأربعاء اتصالاً بالرئيس الأسد طالباً منه التدخل لوضع حد للتدهور المرتقب على الساحة اللبنانية، فجاهه الجواب بما يفيد أن «لا علاقة لي بما يجري».

\* عقب لقاء مثملي «8 مارس» مع رئيس الجمهورية، عادوا إلى الرباطية حيث التاق اجتماعاً تنسيقي لوزراء المعارضة السابقة وعدد من نوابها وقادة أحزاب حليفة، خرج بعده وزير «حزب الله» محمد فنيش ليعلن أن المسعى السوري، السعودي «وصل إلى طريق مسدود، بسبب الضغوط الأميركية وبسبب عدم قدرة الفريق الآخر على تجاوز هذه الضغوط»، مؤكداً أنه «على الأثر، بادئ فقرة تنسيقي إلى الاتصال برئيس الجمهورية ونمّنى عليه أن يسعى مع رئيس الحكومة من أجل عقد جلسة مجلس الوزراء كي يتحمل مسؤوليته في مواجهة هذه التطورات لا سيما في ما يتعلق بموضوع المحكمة الدولية والقرار الظني وما تسبّب به من انقسام وإشكالات على المستوى الوطني، فتمنى الرئيس سليمان أن يترجم هذا للاتصال برئيس مجلس الوزراء، ويانتظر الجواب هذا المساء أو صباح الأربعاء، قرّنا أن تبقى على اتصال وأنهم وجلسات مفتوحة وزراء في الحكومة من أجل اتخاذ الموقف المناسب على إثر الجواب الذي سيأتي». \* بعد انتهاء الاجتماع المسائي في داره العمد عون، عاد المعاوان السياسي للرئيس بري والسيد نصر الله وتوجّهوا إلى دمشق ليل الثلاثاء الأربعاء حيث التقيا الرئيس السوري وعادا امس إلى بيروت مع أجواء جديدة من القيادة السورية حملها إلى اجتماع «8 مارس في الرباطية».

\* وفي غمرة هذا «الخشخيش» لـ «الحزب الباردة» التي كانت بدأت تتدخّل بالدخول في مرحلة مختلفة، شكر الرئيس الحريري في تصريحات أدلى بها بعيد وصوله إلى واشنطن أتياً من نيويورك، العامل التنسيقي «على الرضاة التي يحوط بها لبنان واللبنانيين واستقرارهم وأمنهم»، كما شكر «الرئيس السوري قلية أو ساعات» من المعدي العام الدولية دانيال بلمار إلى قاضي الإجراءات التمهيدية دانيال قرانسي عملاً ساهم في تسريع انتقال فريق «8 مارس» إلى «الخطبة ب» في إطار محاولة إسقاط المحكمة مع التصويب المباشر عليها هذه المرة باعتبارها «الهدف الملغن واقع ومحد». وتبعاً لذلك تدرجت الخطوات و«تدرجت» وفق المسار الاتي يوم الثلاثاء:

اعلنت دمشق امس، أنها والرياض انسحبت من المبادرة السورية - السعودية لحفظ أمن واستقرار لبنان، وأن المسؤولية الآن باتت ترتبب على اللبنانيين أنفسهم للخروج من الأزمة. وتكتبت صحيفة «الوطن» الخاصة، إنه و«بعد عناء طويل وجهد كبير بذلته دمشق والرياض لحفظ أمن واستقرار لبنان، أبلغت القيادة السعودية دمشق اعترافها عن الاستمرار في المبادرة السورية - السعودية عازية على الأسباب التي تردد رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري وعدم استجابتها لبنود المبادرة، وذلك خلال اتصال هاتفي تلقته دمشق من نيويورك التي يمضي فيها الملك السعودي (ملك عبد الله بن عبد العزيز) نقاتته». \* وأضافت «أن انسحاب الرياض يعني تلقائياً انسحاب دمشق كون المبادرة مشتركة، والكرة الآن في ملعب اللبنانيين أنفسهم الذين يرتبب عليهم من الآن فصداً ترتيب أفكارهم والتنسيق بينهم للخروج من الأزمة». كما نقلت عن قيادي بارز في قوى المعارضة السابقة في بيروت: «لا بد من التفريق بين الجهود التي بذلتها

## «الوطن» السورية: الرياض انسحبت

## من «س.س» لأن الحريري لم يستجيب لبنودها

دمشق - «الراي» |

كل من سورية والسعودية، وكانت جبارة ومشكورة، وبين العرقلة الأميركية التي جاءت من خارج هذه الجهود وادت إلى إحباطها». وأضاف: «حبال هذا التدخل السافر، صار لك الفراق اللبنانيين أمام استحقالق إنقاذ بلادهم مما يحضّر له، ولم يعد لأي فريق الحق بالتدريج بضغوط خارجية، أميركية أو غير أميركية، لتبرير إخفاق التفاهم، لذا لا بد من مشاورات لبنانية عاجلة للخروج من هذه الأزمة، تكون أولى خطواتها الدعوة إلى عقد جلسة للحكومة اليوم (امس) نتب بملف شؤون الزور وكل ما هو مرتبط بالمشكلة الدولية من اتفاق التعاون والتمويل والاندماج (الذي وعد الرئيس ميشال سليمان ووفد قوى المعارضة السابقة بالاتصال به والتشاور معه في هذا الطلب) هي المدخل إلى التفاهم اللبناني». وتابع القيادي في قوى «8 مارس» (أما في حال تخلف الحريري عن التعاون مع هذا الطلب، فسنبدا بتصديدي سيكون حاسماً وسيمنع الاستمرار بالاستخفاف بصالح اللبنانيين ومواصلة التعالعب بمستقبل بلادهم وبالانخراط في مشروع القضاء على الفتنة».

## «شظايا» الوضع السياسي «المتفجر» تصيب البورصة

ما كادت ملاحح الانفجار السياسي» في لبنان أن «تطلّ برأسه»، حتى أصابت «شظايا» القطاع الاقتصادي والمالي، وسجل امس، وعلى وقع «بورصة التوقعات»، باستقالة وزراء، فريق «8 مارس» وحلفائه وتاليا إسقاط حكومة الرئيس سعد الحريري الأولى، تدخل مصرف لبنان في سوق القطع التي سجلت طلباً على الدولار، حيث تمت عملية البيع بـ 1514 ليرة، كما برز تراجع حاد في بورصة الاسهم المتداولة في بورصة بيروت، لا سيما بالنسبة إلى سهم سوليدير.

اعلنت دمشق امس، أنها والرياض انسحبت من المبادرة السورية - السعودية لحفظ أمن واستقرار لبنان، وأن المسؤولية الآن باتت ترتبب على اللبنانيين أنفسهم للخروج من الأزمة. وتكتبت صحيفة «الوطن» الخاصة، إنه و«بعد عناء طويل وجهد كبير بذلته دمشق والرياض لحفظ أمن واستقرار لبنان، أبلغت القيادة السعودية دمشق اعترافها عن الاستمرار في المبادرة السورية - السعودية عازية على الأسباب التي تردد رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري وعدم استجابتها لبنود المبادرة، وذلك خلال اتصال هاتفي تلقته دمشق من نيويورك التي يمضي فيها الملك السعودي (ملك عبد الله بن عبد العزيز) نقاتته». \* وأضافت «أن انسحاب الرياض يعني تلقائياً انسحاب دمشق كون المبادرة مشتركة، والكرة الآن في ملعب اللبنانيين أنفسهم الذين يرتبب عليهم من الآن فصداً ترتيب أفكارهم والتنسيق بينهم للخروج من الأزمة». كما نقلت عن قيادي بارز في قوى المعارضة السابقة في بيروت: «لا بد من التفريق بين الجهود التي بذلتها

## كليتون: العدالة والاستقرار

## يسيران جنباً إلى جنب في لبنان

بيروت - «الراي» |

أكدت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كليتون، «شمسك واشنطن ضرورة تحقيق العدالة في لبنان»، معلنة أنها تأمل في «أن يدرك اللبنانيون أن المحكمة الدولية التي أنشئت بقرار من مجلس الامن تهدف إلى إنهاء الحصانة للاغتيال السياسي». وقالت في مقابلة مع فضائية «العربية» خلال وجودها في دبي، «أن الغيالات لم تطل الرئيس (السابق للحكومة رفيق الحريري) وحده، بل لبنانيين آخرين من مختلف المناطق اللبنانية، وعائلاتهم واصدقائهم وأحباؤهم يستحقون العدالة، تماماً كما تستحقها عائلة الحريري، ومن

والأهم من ذلك ان لبنان يستحق العدالة». وحين قيل لها ان العدالة قد تؤدي الى العنف، أجابت: «لكنني امل في الا يحدث ذلك». وسلّلت هل الاولوية يجب ان تعطى للعدالة ام للاستقرار، فأجابت: «اعتقد انها يجب ان يتحققا معا. واعتقد ان حكومة لبنان وشعبه يجب ان يحاسبوا الافراد المسؤولين، وليست الفئات التي ينتمون اليها. أنا لا أؤمن بالانزب الجماعي، ويجب ان نثبث من لعل مانا؟ وهذه القرارات الانتهامية هي بداية المحاكمات بعد صدورها، والأفراء يجب أن يحاكموا كإفراد، واعتقد ان هذا من مصلحة جميع اللبنانيين، لأن قتلة اليوم قد يكونون من فريق لكن قتلة الغد قد